الصباح الاقتصادية
12
العدد 2664 - السنة التاسعة
الأربعاء 13 ربيع الاخر 1438 - الموافق 11 يناير 2017
Wednesday 11 January 2017 - No.2664 - 9th Year

«السعري» يغلق على ارتفاع متجاوزاً ستة آلاف نقطة

ركود العقار وسيولة هيئة الاستثمار تنعش مؤشرات البورصة

بداية قوية للبورصة في 2017

اغلقت بورصة الكويت تداولات امس الثلاثاء على ارتفاع المؤشرين السعري والوزني بواقع 65ر5 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 6014 نقطة و28ر0 نقطة للوزني بينما انخفض (كويت 15) بواقع 79ر1 نقطة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 48ر2 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 672 مليون سهم تمت عبر 9885 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 305ر0 دينار).

وكانت أسهم شركات (أبيار) و(المستثمرون) و(المال) و(الامتياز) و(بوبيان د ق) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (المال) و(التعمير) و(بوبيان د ق) و(تجارة) و(فيوتشر كيد) الأكثر ارتفاعا.

من جانبهم اكد اقتصاديون كويتيون ان حالة الانتعاش والثقة التي تمر بها تعاملات بورصة الكويت منذ بداية يناير الجاري ترجع الى السيولة التي ضختها هيئة الاستثمار والركود المؤقت في السوق العقاري.

وقال الاقتصاديون في لقاءات متفرقة ان الاجراءات الاصلاحية التي قامت بها هيئة اسواق المال وشركة البورصة مهدت لهذه الثقة خاصة مع طرح منتجات جديدة وتفعيل نظام صناع السوق و(بوست تريد) والتسويات وايقاف المشتقات التي كانت تربك التداولات.

واضافوا ان ترقب المتعاملين للبيانات المالية للشركات عن 2016 ساهم ايضا في حالة الانتعاش التي شهدتها البورصة منذ بداية العام.

وتوقعوا استمرار حالة الانتعاش والثقة التي يمر بها السوق حتى الانتهاء من عملية الافصاحات عن البيانات المالية لنحو 70 في المئة من الشركات المدرجة.

وقال رئيس مجلس الادارة في شركة (صروح الاستثمارية) سليمان الوقيان إن ثقة المتعاملين في أرباح الشركات عن العام المالي 2016 هي التي تحرك أوامر الشراء والبيع لديهم متوقعا أن تقوم العديد من المصارف المدرجة بتوزيع توزيعات مرضية على مساهميها.

وعزا الوقيان انتعاش تداولات السوق حاليا إلى ضخ سيولة من هيئة الاستثمار نحو الفرص المواتية علاوة على اتجاه الكثير من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية لشراء أسهم الشركات الصغيرة والمضاربية نظرا لمستوياتها السعرية التي باتت مغرية.

من جهته قال الرئيس التنفيذي السابق في شركة (عربي للوساطة المالية) ميثم الشخص إن مجريات حركة التعاملات في البورصة تمر حاليا بفترة انتعاش جراء عوامل ايجابية متشعبة.

واضاف الشخص ان حجم التوزيعات المتوقعة للبنوك القيادية وبعض الشركات التشغيلية جاءت في مقدمة تلك العوامل.

وذكر ان تداعيات صفقة (أمريكانا) عززت حالة التفاؤل في السوق مما أدى إلى استمرارا عمليات الشراء ودخول المحافظ الاستثمارية الأجنبية إلى البورصة وبالتالي ارتفاعات المؤشرات.

من جانبه قال مدير عام شركة (ميتا للاستشارات الاقتصادية والمالية) عدنان الدليمي إن توقعات الأرباح هي المحفز الإيجابي الحالي لحركة التداولات موضحا أن بيانات الشركات الكبيرة ستعطي مؤشرا للمتعاملين على نوعية حجم الأرباح والتوزيعات على المساهمين.

وأضاف أن قوة السيولة اللاعبة في الحركة من تكتلات الكبار هدفها متوسط وطويل المدى بعد أن عدلت معظم الشركات أوضاعها في ظل التشريعات المواكبة وتطبيق الحوكمة ومحاسبة المخالفين.

من جهته عزا رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح ارتفاع تداولات السوق لجملة من العوامل من بينها توقعات أرباح الشركات المدرجة متوقعا أن تستهل المصارف افصاحات الشركات بارباحها وتوزيعاتها عن العام المالي 2016 ومن بعدها شركات تشغيلية كبيرة.

وذكر أن القطاعات للدرجة سجلت أرقاما قياسية جديدة في جلسة اليوم الثلاثاء جراء أوامر الشراء التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة التي تتراوح أسعارها بين 50 و 100 فلس ما ساهم مساندة المؤشر الرئيسب ليكسر حاجز ست الاف نقطة.

وعلى صعيد الجلسة فقد كان واضحا زخم الشراء على عموم الأسهم التي شهدت المتاجرة لاسيما الصغيرة التي شكلت محورا مهما لاجمالي الحركة واستحوذت على نحو 75 في المئة من القيمة السوقية.

وسجلت أعداد الصفقات والكميات تسجيل أرقاما قياسية جديدة في الجلسة مما انعكس على المؤشرات التي سكنت في الخانات الخضراء عن الاقفال.

وكان لافتا التداولات التي شهدتها بعض الأسهم مما ساهم في تجاوز المؤشر السعري مستوى ستة الاف نقطة مما لفت انظار متابعي السوق لبلوغه هذا المستوى.

وشهدت مجريات حركة الأداء العام نشاطا على 82 شركة شهدت ارتفاعا مقابل 29 شركة سجلت انخفاضا من أصل 146 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 23ر7 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 14ر5 مليون دينار تمت عبر 822 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 903ر7 نقطة.

واقفل المؤشر السعري للبورصة على ارتفاع قياسي بلغ 62ر5 نقطة ليلامس مستوى 6014ر3 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 48ر2 مليون دينار من خلال 672ر010 مليون سهم تمت عبر 9885 صفقة نقدية.

الأسهم الآسيوية تتراجع مع سيطرة لحالة من الحذر

السيد: خفض إنتاج النفط في العالم أدى إلى تعافٍ سريع في الأسعار

حسين السيد

أوضح حسين السيد، كبير استراتيجي الأسواق في FXTM، انه بعد انطلاقة قوية لهذا العام، بدأت أسواق الأسهم تهدئ في تداولات الأسبوع الثاني من عام 2017. معظم المؤشرات الآسيوية الرئيسية تعرضت للضغوط اليوم بعد فشل وول ستريت من تحقيق مستويات قياسية جديدة، لا سيما مؤشر الداو جونز الذي ابتعد عن الحاجز النفسي عند 20.000 وكذلك عانى النفط من موجة هبوط حادة يوم الاثنين.

المستثمرون الذين بنوا مراكزهم على اساس فوز ترامب في الانتخابات الامريكية بدأوا في التخارج التدريجي والان يحولون انتباههم على الأساسيات مع قرب الإفصاح عن نتائج الشركات الامريكية في نهاية هذا الاسبوع. انا لست على يقين بانه ستشهد عملية تصحيح قوية في القريب العاجل، لكن الكثير من المستثمرين تعجلوا في احتساب السياسات المالية المتوقعة. عادة ما تصرح الاعمال بتوقعات متواضعة لارباحها كي تتفوق عليها وبالتالي يرتفع سعر سهم الشركة، لكن لا يبدو بان هذا هو الحال مع الرئيس الأمريكي الجديد الذي أطلق وعود كثيرة وقد يتحقق منها فقط القليل.

بالانتقال الى النفط، صرح الوزير النفط الكويتي، عصام المرزوق، ان خفض إنتاج النفط في العالم أدى إلى تعاف سريع في الأسعار وعلى الرغم من محاولة المطمئنة بان أعضاء أوبك وخارج أوبك ستلتزم في التخفيضات المخطط لها، الا أن اسعار النفط هوت 4% يوم الاثنين. هذا يدل بان ليس فقط التزام اوبك بخفض الإنتاج هو ما سيحدد مسار النفط ولكن الارتفاع المتوقع في امدادات كل من امريكا وكندا يهدد رالي الارتفاعات الاخير. وكانت قد أظهرت بيانات من الولايات المتحدة يوم الجمعة ارتفاع منصات الحفر الامريكية للاسبوع العاشر على التوالي مما يشير بانه فقط مجرد عامل وقت قبل ان تترجم هذه الارتفاعات الى زيادة في مستوى الإنتاج، فبدلا من التركيز فقط على تطبيق التخفيضات من منظمة اوبك، على المستثمر ان ينظر الى الصورة الأكبر حول العالم، و ما إذا فعلا سنشهد التوازن في العرض والطلب في النصف الثاني من العام.

اما الدولار الأمريكي تعرض للضغط لليوم الثاني على التوالي ليواصل تراجعه من أعلى مستوياته في 14 عام. تراجع الدولار جاء على الرغم من خطابات صانعي السياسة النقدية الأمريكية والتي اشارت إلى أن البنك المركزي اقترب من تحقيق أهدافه. كلا أعضاء الفيدرالي، تشارلز ايفانز وباتريك هاركر لا يستبعدا ثلاث رفعات لأسعار الفائدة في عام 2017، في حين دعا اريك روزنغرين لتصعيد وتيرة رفع معدل الفائدة لمنع التضخم من تخطي المستهدفات. لكن الأسواق لا تزال غير مقتنعة وتسعر فقط رفعتين بحسب بورصة شيكاغو التجارية. ومع عدم وجود بيانات اقتصادية محركة للسوق الى يوم الجمعة، ستظل عائدات السندات الأمريكية المحرك الرئيسي للدولار.

الخاسر الاكبر كان الجنيه الإسترليني، حيث تعرض لعمليات بيع حادة بعد تصريحات رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، بان اولويتها خلال المفاوضات حول "البريكست" تتمثل في السيطرة على تدفق المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي أكثر من تركيزها على الإفادة من السوق الأوروبية الموحدة، مما يزيد من المخاوف من خروج بريطانيا الصعب من الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن الباوند يبدو مسعر باقل من قيمته العادلة، الا انه قد نشهد المزيد من الضغوط، خصوصا مع اقترابنا من تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة. تعليقات في الوقت نفسه من الوزيرة الأولى في اسكتلندا علي بي بي سي إنها ليست تخدع حول وعدها بإجراء استفتاء ثان على استقلال اسكتلندا إذا بريطانيا تخلت عن السوق الموحدة هو عامل آخر للقلق على المدى المتوسط.

«ديلويت»: الشركات الخليجية مطالبة بالاستعداد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة

الشركات الخليجية لترقب «القيمة المضافة»

تتابع ديلويت إصدار سلسلة التقارير حول ضريبة القيمة المضافة التي تزمع دول مجلس التعاون الخليجي تطبيقها مع بداية السنة الجديدة 2018، حيث تهدف هذه التقارير إلى مساعدة الشركات العاملة هناك على معرفة التأثيرات المحتملة لهذه الضريبة على قطاعات إقتصادية محددة والعمل بموجبها.

في هذا السياق، أصدرت ديلويت الجزء الثاني من تلك التقارير الذي يسلط الضوء على تأثيرات ضريبة القيمة المضافة على قطاعات العقارات والبناء، والسياحة، والنفط والغاز؛ ويعرض هذا الجزء الإعتبارات الأساسية لوضع الهيكل الملائم لهيئة داخلية لمتابعة ضريبة القيمة المضافة وفقا لمعيار مرجعي أوروبي تم وضعه بالتعاون مع «بيمنت ليسلي توماس»، وهي شركة عالمية متخصصة في الضرائب غير المباشرة، كما يشرح هذا الجزء الإعتبارات التكنولوجية المرتبطة بالضرائب بهدف تبديد الغموض الذي تشعر به الشركات إزاء تلك الاعتبارات التكنولوجية، وتوضيح النقاط الرئيسية التي يجب أن تركز عليها مع بدء مسيرتها نحو الإستعداد لضريبة القيمة المضافة.

كذلك، قدّم جاستن وايتهاوس، المسؤول عن إستشارات خدمة ضريبة القيمة المضافة في ديلويت الشرق الأوسط، شرحاً لهذا الموضوع حيث قال: «لم تتبق لدينا سوى ستة واحدة فقط تفصلنا عن الموعد المقرّر لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي يحتم على الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي البدء فوراً بالتركيز على اتخاذ الاستعدادات المناسبة للتعامل مع هذه الضريبة وتأثيراتها. ومن خلال تجربتنا في تطبيق هذه الضريبة مؤخراً في ماليزيا، نعرف أن مجال التكنولوجيا هو المجال الذي يحتاج لأطول وقت من بداية العملية حتى نهايتها، وبالتالي تنصح الشركات بشدة أن تبدأ التخطيط لأية تعديلات أساسية على نظام تخطيط الموارد المؤسسية لديها خلال الأشهر القليلة القادمة لتكون في كامل جهوزيتها قبل 1 يناير 2018. لهذا السبب، يجب أن تتأكد الشركات من تمتّع الموظفين المعنيين لديها بالمهارات الخاصة بضريبة القيمة المضافة ومعرفتهم بواجباتهم الوظيفية، من خلال توفير التدريب وعمليات التوظيف المناسبة.

تأثير ضريبة القيمة المضافة على قطاع العقارات والبناء

من المخاوف الرئيسة المحيطة بضريبة القيمة المضافة تطبيقها على قطاع التطوير العقاري والبناء، وذلك لأن مجموعة المعاملات التي تشكل أساس تخطيط وبناء وبيع العقارات التجارية أو السكنية متعددة وغالبا ما تكون شديدة التعقيد مما يؤدي إلى الحاجة لمجموعة واسعة من قواعد ضريبة القيمة المضافة المعدّة حسب الطلب لكي تتماشى مع هذه التحديات.

يُعدّ قطاع التطوير والإنشاءات من القطاعات البالغة الأهمية في منطقة الخليج العربي ككل. لكن حجم العديد من الشركات العاملة في هذا القطاع، ومقدار التكلفة والإيرادات التي تديرها، تخلق تلقائيا بيئة تشوبها المخاطر المرتبطة بسوء فهم أو سوء إدارة متطلبات ضريبة القيمة المضافة.

في هذا الصدد، صرّحت نورينا تارافدير، مديرة في استشارات ضريبة القيمة المضافة لقطاع العقارات والبناء في شركة ديلويت الشرق الأوسط، قائلة: «يتصف قطاع البناء والعقارات بالتعقيد من ناحية ضريبة القيمة المضافة، وهذا الأمر يحمل مخاطر كبيرة بالنسبة لهذه الضريبة وخاصة في ما يتعلق بالعقود الطويلة الأمد. لذلك ننصح بشدة شركات هذا القطاع بدراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على نشاطاتهم في أسرع وقت ممكن.»

تعتبر المخاطر التجارية أهم التحديات المدرجة في تقرير ديلويت والتي يجب معالجتها، كما تشمل قائمة الصعوبات أيضا الجدول الزمني للمشاريع الأساسية من بدايتها حتى نهايتها وتسجيل المقاولين الفرعيين.

تأثير ضريبة القيمة المضافة على قطاع السياحة

كثيرة هي المؤسسات والشركات التي تعتبر ضمن قطاع السياحة ومن بينها شركات الطيران، ووكالات السفر، ومشغّلي الرحلات السياحية، والفنادق وأماكن الإقامة وغيرهم من مزوّدي الخدمات. وسيتأثر كل واحد من هؤلاء بطريقة أو بأخرى بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في منطقة الخليج العربي.

وحول هذا الموضوع، قال بروس هاملتون، المدير في استشارات ضريبة القيمة المضافة لقطاع الشركات الاستهلاكية في شركة ديلويت الشرق الأوسط: «من المرجّح أن تجد الشركات في قطاع السياحة تأثير ضريبة القيمة المضافة واسع النطاق، وربما تجد نفسها في مواجهة التزامات ومتطلبات متعددة للتسجيل في هذه الضريبة.»

تطبيق ضريبة القيمة المضافة على قطاع النفط والغاز

يتوقع كثيرون في هذا القطاع أرجحية تطبيق نوع من الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في قطاع النفط والغاز؛ ولكن حتى لو تم مثل هذا الأمر، ستنقل هذه الضريبة تأثر على الشركات في هذا القطاع.

الأوضاع اختلفت عما كانت عليه في بداية العام

«الوطني»: أسعار النفط أنهت 2016 مرتفعة إلى نحو 55 دولاراً للبرميل

رسم بياني توضيحي

قال بنك الكويت الوطني ان اسواق النفط العالمية تترقب ارتفاع الأسعار خلال العام الحالي بعد قرار خفض الانتاج من قبل الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وخارجها.

وأضاف (الوطني) في موجزه الاقتصادي عن (أسواق النفط العالمية) ان أسعار النفط انهت العام 2016 مرتفعة إلى نحو 55 دولارا للبرميل موضحا أن الأسواق سادتها اجواء من التفاؤل بشأن قوة مستويات الأسعار في العام 2017.

وذكر ان مزيج برنت ارتفع إلى نحو 57 دولارا للبرميل بحلول نهاية العام الماضي مرتفعا بنحو 52ر4 في المئة في 2016 مشيرا إلى ان مزيج غرب تكساس انهى العام 2016 عند مستوى 53ر7 دولار للبرميل مرتفعا بنحو 45 في المئة منذ بداية العام الماضي.

وأوضح ان منحنى اسعار العقود الآجلة يسير في بدايته وفق حالة (الكونتانغو) وهي الحالة التي تتمثل في تراجع الأسعار الحالية عن الأسعار الآجلة إلى العكس في النصف الاول من العام الجاري.

وبين ان تحركات المنحنى تتوافق مع توقعات الأسواق الحالية التي ترجح تراجع الانتاج الخام في النصف الأول من العام 2017 تماشيا مع التحركات للتحكم بمستوياته ما سيؤدي بدوره إلى انتقال الأسواق من الفائض إلى العجز.

وتوقع ان يساهم ارتفاع الأسعار في ارتفاع انتاج النفط الصخري الأمريكي اذ بدأت بعض الشركات المنتجة بعمليات البيع القصيرة ما ادى إلى تراجع الضغوطات على الأسعار.

وأوضح ان الأوضاع اختلفت عما كانت عليه في بداية العام 2016 لاسيما أن الأسعار كانت قريبة من مستوى 26 دولارا للبرميل في ظل ارتفاع المخزون إلى مستويات قياسية واستمرار وفرة الانتاج بتوليد الضغوطات على الثقة في الأسواق.

وافاد بان (اوبك) قررت في نهاية نوفمبر الماضي خفض انتاجها بواقع 2ر1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 5ر32 مليون برميل يوميا لفترة 6 اشهر بداية من يناير الجاري.

وذكر (الوطني) ان اتفاق (اوبك) ينص على التزام جميع الدول الاعضاء بخفض انتاجهم 5ر4 في المئة من مستوى انتاجها المسجل في اكتوبر وذلك باستثناء كل من إيران ونيجيريا وليبيا واندونيسيا التي قد خرجت من عضوية المنظمة.

ولفت إلى ان جميع الدول الاعضاء ستخضع إلى مراقبة من قبل لجنة تراسها دولة الكويت مشيرا إلى موافقة العديد من الدول المنتجة من خارج (اوبك) بخفض الانتاج بواقع 558 الف برميل يوميا خلال هذا العام مثل المكسيك وكازاخستان وعمان وروسيا.